

صرف الوجود ونحو الخيرية فيمنع ان يصوبوا الشيء وان كان قليلا وكثيرا اذا اشرف
اما عدم وانما جامع الوجود فيكون ان يحصل العدم عامه ووجوده محض فيكون
فيه وجود من الوجود وانما ان ترك الخير الكثير لا جعل الشر القليل شر كثيرا فغا الهمة
لان صدور الخير الكثير المشتمل على الشر وان كان قليلا لا يتصل بصدور من
هو محض الخير وهو في الوجود متين فذلك لان الخير ليس شيئا بل هو غير لما عرفنا
في دفع الشهادة ما يقتضيه التي وكانهم ارادوا انهم آخر قال شيخ الانساري
في سورة الانشراق وهذه العبارات وكلها من الاولين مرموزة ومباردة عليهم
وان كان متوجها على ظاهرها فاوليهم يتوجه على مقام عدم ظهوره على الرمز
وعلى هذا بين قاعدة الشرف في النور والظلمة التي كانت طريقة حكماء الفرس
مثل حكاهم وفسا وشر ويزجر ومن قبلهم وقبل العلامة في شرحه على
الرياضيين قاعدة اهل الانشراق وهم حكماء الفرس القائلون باصلين احدهما
نور والاخر ظلمة لا يندم على الوجودية الا مكان فالنور قائم مقام الوجود
الواجب الظلمة قائمة مقام الوجود الممكن لان المبدأ الاول اثنان احدهما
نور والاخر ظلمة لان هذا لا يتولد ما قل فضلا عن خلافه فادركنا بعض
فرائد العلوم المتبقية ولهذا قال النبي صلى الله عليه واله في مدحهم لو كان الدين
بالمشورة والتنازل لندجال من قال نعم قالمتنا وشرها وحقى قاعدة الشرف في
والظلمة ليست قائمة كثرها الجهرى المتعالمين لظاهر النور والظلمة وانما سبيل

وان لا يندم كثرها الجهرى
وكذا من يتبع سبيلهم

موتربك في الجزع والشك كالتدبير حكيم حكما وكاتب الى هذا الحق شارح قوله
التدبيرية بموجب هذه الامة والحاد ما في الحق ليست ايضا قاصرة الحاد ما في الدنيا
الذي كان ضرر في الذين يحس الظن واليه يسبب الشبهة القائلون بها الذين يحس
الجزع والامر وهو الشر والامر آذ الشر والامر وهو الظن والامر والامر
الحق والتدبيرية تجاوزه من الوحد الحق فعدية الى الشبهة الباطنية وما ينضوي في الشبهة
بأنه تعالى اي ليست ايضا قاصرة ما ينضوي الى الشبهة بلغة كقول هذا بعض المشركين
من المسلمين وغيرهم اخري قولك يمكن ان يزل قول الماتونية والجزع الثانيين بلغة
التاملين احدها فاعل الجزع والامر فالامر على الشراحي حيث لا يلزم شكهم بان يكون
مرادهم بفعل الجزع هو الوجوه فاعلم المشركون الامكان فانك قد عرفت ان الجزع
كلها اجتهاد الى الوجود ومنع الوجود هو الواجب تعالى الشرور وكما رجعت الى العدم
وهو من عدم هو الامكان وانما يلزم الشك لو كان كل من المبدأين موجودا
في الوجود لكنه ليس كذلك بل احدهما موجود موثر في الوجودات وهو الواجب تعالى
والاخر عديم متسا للعدم وهو الامكان غيبة ما في الباطن الذي يكون الملاقاة
فانما من على العدم الذي هو الامكان على الجزع كما في هذا العدم عدم الوجود
وعلى هذا يكون بريد ان اسما للوجود الواجب والعدم اسما للامكان وهذا يكون
لظنهم انهم يمكن القوية تناوب الكلام حكاه الغير في تفسيره ابدية كما لا يخفى قاله
الجزع انما يجاد اهر من ليس شر الخ اي شره من جهة من يجاد موجود يكون

في العلم

شما هترو ولما الاله وعلى التحويل الذى كونا لا يكون احسن منى
العلم الان براد من قوتهم فيما يكون شيئا من هذه الاول بالشيء ووثاق
ويكون الصفة لها لغة فى اصل الخبر لا فى إيجادها على ما قاله الشيخ يكون الشئ
على إيجاد الخبر وكذا على ما قاله الحق الخرى هو ان يبرر به الخبر ما لا يصدر عنه الا
وبالشئ ما لا يصدر عنه الا الشئ قال الله اعلى الله مقامه والاحكام والوجود الخ
اقول انه انما يتعلل بالبداهة واثبات علمه بمسواه فلا ورد ذلك فى العلم
لثبات علمه به ولثبات منها الاثبات علمه بمسواه وتركيب انضمام الدليل المتبطل
بانه الى كل واحد من الدليلين الشئان احدهما مسواه دليله اثبات علمه بطلقا
الشيء فانه بمسواه جميعا وكان له ان يكون اورد الدليل المتبطل علمه به بين الدليلين
الاثنين اما متبطل الدليل المتبطل علمه به فليس على توحيد مقدمات الاولى والثانية
الوجود مجرد غاية الجود اذ المراد بغاية الجود كون الشئ قائما بذاته بغيره على الحقيقة
فالوجود بمادة او موضوع وبالمحل الشئ يتوهم به وواجب الوجود كذلك اذ هو
غير متعلق الشئ بمسواه الثانية ان كل ما هو قائم بذاته غير متعلق الحقيقة والوجود
لغيره وجوده لذاته حقيقة انه عند انه غير غايية ولا مستمكن ذاته عز ذاته وهذا هو
الشاك ان العلم هو حضور المعلوم بحيث اوصف به عند الجود الوجود بالفضل والعدم
بكنائره ونكشافه لغيره ومستول بين يديه وهذا ايضا ظاهر اذ لا يخفى على المتفكر
فانه ان اولى الوجود يكون مجرد غاية الجود وكونه قائما بذاته ووجوده لذاته

وحاشا لعلنا انما هي غاية من ذاته وسكنها الذات وحاشا لعلنا انما هي
عنها اصل الملائكة وذلك العلم انما هو عين ذاته فهو عالم الملائكة بذاته لا بغيره
غيره انه قد قال تعالى عقل وعاقل ومعقول وهو المظنور اما الذي لا يكون
المثبتان لعلنا تعالى مساوية فتدبر الاول منهما المعنى المشار اليه بقوله والاول
ما ذكره الحق ولما الثاني منهما المعنى المشار اليه بقوله واستند كل شيء الى قوله
في قوله ولما ثبت ان جميع الموجودات مستندة الى تعالى وهو ليس مستندا الى
من الاشياء فهو تعالى الكون غير متعلق بشئ من الاشياء في وجوده بل
هو لذاته قائم بذاته وجميع الاشياء لكونها معلولة له تعالى وجميعها
صلا متكشفة لديه غير فانية عنه تعالى لوجوب كون العلم بوجوده مع العلم
فان حصول المعلول للعلل اشده من حصول الصورة لانها صرح بالله تعالى
في شرح اشارات العرفاء في علمها لا سيما اذا علم هو كون المعلوم موجودا
لا فناء له بذاته وحاشا لعلنا وجود لذاته غير فانية عنه كما عرفت فثبت علمنا
بجميع ما سواه وهو المكمل لعلنا في هذا التقدير لا حاجتنا في تمام هذا الدليل الى فتمت
الى لا يقول اخذ الله تعالى بذاته كما اشار الى ذلك وصريح به المشوق بل هو
مستقل في ذات المظهر وانما تركيب الدليلين الدالين على علمه تعالى مطلقا لا
الذي انما تعالى لعلنا اتصال الحكيم مجرد وكل فاعلم كذلك فهو لا يستند الى العلم
بافعاله فاذا علم افعاله علم ذاته لا من علم افعاله يمكن ان يعلم انه يعلم افعاله

من الاشياء في وجوده بل هو لذاته قائم بذاته وجميع الاشياء لكونها معلولة له تعالى وجميعها صلا متكشفة لديه غير فانية عنه تعالى لوجوب كون العلم بوجوده مع العلم فان حصول المعلول للعلل اشده من حصول الصورة لانها صرح بالله تعالى في شرح اشارات العرفاء في علمها لا سيما اذا علم هو كون المعلوم موجودا لا فناء له بذاته وحاشا لعلنا وجود لذاته غير فانية عنه كما عرفت فثبت علمنا بجميع ما سواه وهو المكمل لعلنا في هذا التقدير لا حاجتنا في تمام هذا الدليل الى فتمت الى لا يقول اخذ الله تعالى بذاته كما اشار الى ذلك وصريح به المشوق بل هو مستقل في ذات المظهر وانما تركيب الدليلين الدالين على علمه تعالى مطلقا لا الذي انما تعالى لعلنا اتصال الحكيم مجرد وكل فاعلم كذلك فهو لا يستند الى العلم بافعاله فاذا علم افعاله علم ذاته لا من علم افعاله يمكن ان يعلم انه يعلم افعاله

امكان ذلك العلم يلزم إمكان تحقق العلم ذاته ومن إمكان تحقق العلم ذاته
يلزم تحقق العلم بذاته اذ العلم الشيء بذاته لا يمكن الا بحضور ذاته عند ذاته ولو
لم يحضر لا يمكن ان يحضر الا يتحقق على المستحسن وهكذا في دليل الاستثنا
بأنه اذا استدل كل شيء اليه من جهة الاشياء المختلفة المحركة فهو ما لا يهاهنا
الدليل الى غيره وما في دليل البقره فيقال له تعالى اكونه موجودا علمه ذاته وذا
علمه ذاته وحين من العلم بالعلم العلم بالعلم والما بعد له على هذه الاشياء
الشارقة في دليله لا يراه لا بد من دليل تامة لا يحتاج كل منها الى مقدمات متناهية كما لا يخفى
هنا بيان اصل العلم له تعالى بذاته وبما سواه والهم متاذا في تقرير الدليل
لثبوت العلم ذاته كغيره على ذاته ايضا ويروى ان علمه ذاته لا يراه غيره من الاشياء
اخر دليل عليه او بما ذكرنا في تقرير الشان من الدليلين المذكورين لا شك على
تعالى مطلقا لا محالة كغيره على الله تعالى بما سواه ايضا على المذهب الحق من كونه
مختصا بوقوت الاشياء بعينه وسياق تحقيق جميع ذلك ان شاء الله تعالى
ثم بواسطة يدل على وجود ذاته كما قررنا من ان من علم افعال امكانه ان يعلم ان يعلم
افعاله ومن ذلك الامكان يلزم بهيئته العلم ذاته غير محتاج الى الاعتباط
بالغير او بالهتوى بالتمسك ان ابدى كما ذهب اليه الحكماء والمحققون من المتكلمين
والجند من الاعراض في قولهم الحقيقة والاعراض الالهي والكيف فان الحقيقة
تهيئته تعالى الى الالهي والصفات القابلون بزيان صفاته تعالى على ذاته يثبت

وهو ان يكون ان يحضر ذاته
ذاته فقد حصرنا ان يحضر ذاته

على الحد الكيف فان التفتاح تكون اعراضا من مقتضى التكيف فانه بدأته
عن ذلك فاما ما لم يزل في العرض فاما الاضافة وسبق فلم يذهب هم فاما
بلقت الى الفتاوى التي تعلق بالتم الاستعلاء الجدة في بعض اقاويل الخالصة على
ما يتصل ولما الاضافة فلم يحاش احد من عرضها المتعلق ولما سبقت في حاشي
ابصارها الكثر ان لم يكن التفتيح فوجبه تزييد متعلق من ذلك ايضا وفي
هذا الدليل توضح هو الاشارة الى ان متعلقا في ذاته عين هذا العلم بالكلية
بشيء في كلامه فخرج ان يكونا غير مرة وعلى هذا يمكن حمله في الاخير فاما
في على شموله الله تعالى لجميع الموجودات بعد العلم ببعض لا يكون هذا الدليل الا
دليل على اثبات اصل علمه تعالى بل يكون دليلا على شمول علمه فقط لكنه خلاف
البناء وقيل هذا الكلام منه اشارة الى ان تخصيص الدليل الاخير يكون معلوما
منه لا وجه له فانه لا يدل على العموم علمه بنظم الشيء آخره في كونها لما يلاحظ
العلم في اخره فيكون العلم الذي هو الاول ايضا كذلك كما عرف فيمنع ان
هذا اشارة الى هو العلم الثابت بالدليلين الاولين لا الى اثبات اصل العلم
فان كلامه انما يدل على اثبات اصل العلم في الجملة لهما الاول فعلى علمه في العلم
المتقدم فقط ولما الثاني فعلى علمه بذاته فقط وهذا الاخير دليل على ان العلم الثاني
لدى الجملة عام اي شامل لجميع الموجودات الكلية والجزئية تكونها ما هو مستوفى
بل على هذا وان كان صرحا من الظاهر الا ان الدليل قد اوجبه في التالي

ويمكن ان يثبت بهذا الدليل علم مطلق الخ **بان يقال** ان العلم في الجملة
 لجميع الموجودات التي فيها العلم في الجملة فهو تعالى عالم في الجملة لكون العلم
 شرف من اشره ويلزم من علمه في الجملة علمه في ذاته من ان من علمه في الجملة لا يكون له علم
 علم وان امكان ذلك العلم يلزم بتحقيق العلم بذاته من علمه في ذاته بل يلزم بجميع
 الموجودات لكونه علمه في ذاته في العلم بالعلم يستلزم العلم بالعلم ثم
 باحد من الوجهين المذكورين **اي الوجهين المذكورين** لا اولهذين ^{الوجهين}
 بان يقال على الوجه الاول هو علمها في العلوم الموجودات بل وانها في علمها في ذاته
 بالضرورة ويلزم من علمه في ذاته علمه بجميع الموجودات كاعتك وعلى الوجه الثاني
 فهو لياض العلوم مطلقا فهو عالم مطلقا ويلزم من علمه مطلقا علمه في ذاته
 ومن علمه في ذاته علمه بجميع الموجودات كما عرفنا **انما هو العلم** في ذاته
 لكونه الاشياء الاولى التي انهم فيها العلم يحصل في التصور في ذاته **كان**
 قبل اليجاد او بعد كما يشعر بليانهم وحي يكون لقلته ان العلم في ذاته
 هذا وجوده لا فكيف يظن عاقل ان العلم ما يكون قبل اليجاد وبعده لا يكون
 علما وانما بليانهم انما يشعر باستحالة حصول التصور المتكشفة في ذاته تعالى
 لا يستحال كون العلم قبل اليجاد **فيكون** الالتفات بها على المشقة
 وفي بعضها على المشقة **ويعلم** الا عالم قد صح النظر في ان العلم في ذاته
 التبيين والضمير للوجه اي يكون الالتفات الى كون التوكل على الله عاملا في

بالمعجزة وان كان العلم يكون المرسل لها محاصلا من سبيل العقل قال
ولم يأت اليه القدرة الا ان يكون بمعنى الا ان الالتفات انما يتعدى اليه
ولم يذكر انه على احتمال كون الباء للمصدر ويعني الى ان يكون غير التانيث
لما اذا فانه لا يمتنع لاجوهه الى المعجزة كما لا يخفى وعليه ان الاولى هي
هذه النسخة ان يكون اليها معنى الى في الضريح يرجع الصلوات المراد منها
يتوقف على الاتصال من وجود اللول وعلمه وقدرته فان التفكير في عبادة
الشيخ وان لم يكن الا العلم والقدرة الا انه لا شك في كون وجوده ايضا
بما ذكرناه في توقف الانسان عليه اما النسخة الاولى فالتكثير الباء فيها
بمعنى الى وهو غير التثنية فنعلم والقدرة بمعنى كون الاكتفاء الى علم المرسل فقد
مستفاد من الشرح لا حصول اصل العلم بهما ويجعل ان يكون اصل النسخة
اليها وقد وقع التعبير من الشرح فان مثل هذا التعبير غير وارد في
غيره فذلك على صفة الكلام يعني بان صفة الكلام لا يقال بالادلة السجدة
ولا يمتنع تصديق المرسل على كونه شككها بل انما يحصل نفس افعال المعجزة
على هذا القول وهو يتوقف على كونه علما قادرا لا على كونه متكلما فاقول
الشرع اما دليل الحكم بالحق او لها دليل على انما علمه في ذاته وثانيها
على انما علمه بالسوء اما ما فهم الى الدليل الاول على ما هو المشهور فكلما
على ما اختاره الجميع دليل على انما علمه مطلقا كما عرفت وفي كتب الحكماء

على انما يدعى واحد وانما قيل في متعلقين تسامحا في متعلقين وليس وفيه التوحيه كما
 ان كل مجرد عاقل القول اي اذا كان قائما بذاته لا مطلقا فان القول
 العقلي مجرد وغير مطلق لعدم كونه قائما بذاته بل انما قيل بالمتعلق العاقل والجماع
 انما هو المتعلق هو كون الشيء قائما بذاته اي غير عال في غيره سواء كان ذلك
 الغير مادة او موضوعا او مناطا العقولية كون الشيء حاصل لا لموجود قائم
 بذاته سواء كان ذلك الحضور بالجلول في اوله وانه يكون الشيء مجردا عن المادة
 ليس هو العقلية مطلقا بل يكون معقولا بالجلول في العاقل قائم بذاته وكل
 مجرد قائم بذاته فهو عاقل اي لا مانع فيه من كونهما قلا اذ المانع من كون الشيء
 عاقل هو كون وجوده في غير ما حصل له ما يصح كونه معقولا سواء
 كان بالجلول في اوله او لا حصل له ذلك العقل بالفعل فتقول كل مجرد قائم بذاته فانه
 عاقل بالفعل وان العقل هو حصول شيء لوجود قائم بذاته وذلك الحضور
 بالفعل لكل مجرد قائم بذاته ضرورة ان ذاته حاصلا له حاضرة عنده اي غير فاقدا
 ذاته وفيه نتيجة ذاته عن ان المانع من العقل انما هو المادة وعلاقتها بالقول
 المانع من العقل اما المانع من العاقلية واما المانع من العقولية اما المانع من
 العاقلية ليس الا كون الشيء موجودا في غير سواء كان ذلك الغير مادة او موضوعا
 واما المانع من العقولية في المادة وعلاقتها بالكنز المادة وعلاقتها بالشيء
 من كون الشيء معقولا مطلقا من كون الشيء معقولا بالجلول في العاقل فانه العقلية

يكون محصور بين الشئ منكم لما قيل وقد يكون محصورا منكم فلا يكون
 وانه حاله في ذلك يبرهن يكون تلكا الصورية محصورة عن المادة ولا يتقاربا
 فكان بين الشئ جاصلنا عندنا قل كقولنا المعلوم المعلوم فلا يبرهن ان
 المادة ولا يتقاربا كاسيا في فلا يصح القول يكون المادة مانعة من ان
 في الملاحظة ولا يحصر المانع من التعلق مطلقا في المادة ولا يتقاربا
 لما كان وجود المحصور المعقول في ذاته وجوده ليدرك ان الوجود
 ما وجود في نفسه وليس الوجود المحل كقولنا الجسم موجودا بالبيان موجود
 اما وجود الغير وليس الوجود الرابط في الوجود الرابط كقولنا الجسم كابر
 بيقين او غير موجودا في الوجود في نفسه قد يكون من وجوده لغيره
 ببيان ان البيان موجود في نفسه وجود الجسم لكن وجوده من في نفسه
 وجوده الجسم قد يكون غير وجود الغير كوجود المائل لميل فان المائل وجوده في
 وجوده الزايل لكن وجوده في نفسه غير وجوده لغيره وهذا حاله في وجوده
 لما في مع بقائه الوجود الاول ثم الشئ قد يكون باعتبار ذاته من وجوده في نفسه
 بغيره وباعتبار وصفه فايد على ذاته وجوده الغير قائما في نفسه وذلك كالكاتب مثلا
 لغيره باعتبار ذاته اعني الشخص الانساني قائم بذاته غير وجود الغير من اعتبار وصفه
 الكاتبية من وجود الغير اعني ما يصير وصفه الكاتب في قولنا ان الكاتب وهذا الوجود
 اعني الوجود باعتبار الوصف في الحقيقة الى وجوده فان الوصف لهما في الحقيقة

في الحسب فهو ثلاثة فلما ومانه اربعة على ذوات الاشياء فان المعقول سماء وارض
 والنفس بطل وميت وان شئت ان كانت السماء مثلا ليست عين عين المعقول بل
 المعقول انما عرفت لها اعتبارا ما هو اعتبار كون صفة جارية لها على كمال
 العلم كما اذا عباد كون ذاته حاضرة له كما في العلم المحسوس في السماء بغير ان الاشياء
 موجودة لها فلو ان كان مع قطع النظر عن اعتبار المعقول بتجاعي اعتبارا لانه انما هو
 المعقول على موجوده فان كان لاطلاق المعقول على السماء فلهو اعتبارا لكونه
 مثلا حاصله للمعقول لكون حصوله حاصله للمعقول هو منه حصوله ووجوده
 للمعقول في وجود السماء باعتبار كونه معقولا انما هو عين وجوده وهو له
 وان لم يكن وجوده في ذاته عين وجوده في انفسه كذا الكلام في المعقول
 هو محسوس انفسه على ذاته لم يصح ان يكون ما وجوده لغيره من كذا ذاته
 لانه لو كان معقولا لكان ذاته معقولة لزم من معقولية كون وجوده
 انفسه لذاته وقد فرض ان وجوده لغيره لانه ذاته على خلاف انفسه
 ان يكون معقولا على صفة المعقول في ذلك لان معنى المدركة والمعتقولة
 هو كون الشيء موجودا للموجود قائم بذاته وهو كذلك لان ذاته موجودة لذاته
 القائمة بذاته فلو لم يوجد بذاته هو مدركة ومعقولة لذاته ومعتقولة لكونه
 على صفة الفاعل في ذلك لان معنى المدركة والفاعل هو كون الشيء موجودا
 قائما بذاته حاضرا لذاته في غير ذاته وهو كذلك لان كونه موجودا قائما بذاته

حاشا له ذاته الغير الغائية عن وجوده لذاته عين موهبة وعاقبة
 لا تذكر ذاتها كونهما موجودة لها لها التي هي تلك الالفاظ
 ومن هذا يظهر بطلان قول من قال ان موهبة المحسوسات هي المحسوسات
 وحدها بل ان يكون غرض المحسوسات التجميد عن المادة كما ذهب اليه
 وهو انه لو لم يكن في كون الشيء شاعرا بنفسه اه هذا الاعتراض ووجه السج الا
 في كونه الاشراق على المشائين القائلين بان سائط العاقبة هو كون الشيء
 موجودا قائما بذاته بخبر قائم بالحوالي بل بالاحتمال وعلته ان سائط العاقبة
 هو كون الشيء موزا في ذاته قائما بذاته فان الاشياء عتله على فسيون ما هو
 في ذاته وما ليس به في ذاته وما هو موجود في ذاته واما قائم بذاته مستغن
 وتسمية النور الجبريد والنور المحض اما قائم بخبر وتسمية النور العاقل كذا
 ما ليس بتور في ذاته اما قائم في ذاته وتسمية البحر العاقل واما قائم بغيره
 وتسمية الهيئة الظلية فما هو غير في ذاته لذاته هو شاعرا بذاته وما سواه
 او ما ليس به في ذاته وما هو غير قائم بغيره وليس له شمول اصلا فالمانع من العاقبة
 محلا ليس هو كون الشيء موجودا بخبر فقط كما هو عند المشائين بل كونه موجودا
 في ذاته ايضا مانع من لتفصل بالجسم ولان كان محلا موجودة اما لما يقدر لكن كونه
 فاعلم ليس به في ذاته لا يكون محلا اصلا والنور العاقل كذا السج الاول
 موزا في ذاته لكن كونه قائما بتور غير قائم بتور فليس يظهر ايضا عند كونه

لأنه فهو شاملكل شاعر فهو في ذمة لانه لا يترك قوله لكنت الحيوان التي لا
شاعر بنفسها الخ بل الصور والحيات الخ لا فيها ايها الكون ما هو في
لما حادثة عنها غير غائبة عنها كما صرح به في حكمة الاشراق بقوله ~~فان~~
بذلك في غير ما يخص الالاهات التي هي ماصوروا والصور اذا حصلت
فاننا ادركناها وابتدأ الحيوان في نفسها الاشياء اما مطلقا وهي ما حصلت
النظر في الفوائد وجميع الهيئات كان دعوى الاشياء في حد نفسه ثم ينظر من الحيوان
بما هو منها فليس هو الموضح عنها الا في قوله فلم ما ادركت ذلكها لهذا
ولم ما ادركت الصور التي فيها لانه قليل الشيء بنفسه اذ حاصله ان كل
علم بذاته لان ذاته غير ذاتية فاذا لم يكن المراد بعدم الغيبة عدم الوجود
كان فحواه ان ذاته هي العلم والشعور فكانه قبل كل مجرد العلم فانه لا علم بذاته
وهو كما ترى قليل الشيء بنفسه فالتفريق بين الحيوان حاصل ما علمه النفس
هو ان المراد من قولنا كذا موجود قائم بذاته علم هو ان الشيء اذا كان موجودا بال
ومتعينا بالتعريف الحاصل له بالفضل قائما بذاته غير قائم بامر اخر يكون عالما بذاته
والحيوان لم يت
امرا موجودا بالفضل متعينا بالتعريف الحاصل له في حد ذاته من ^{لذاته}
اعتبار الصورة الجامعة لايها بالفضل فان حقيقة ما ليست الاشياء اول مراتبها
باعتبار الصورة والشيء لا يصح كونه طالما اول مراتبها مع وجودها بمراتبها
التي هي بالفضل بالعلم يحصل من الفصل قبل الشيخ في الشفا بوجوه الحيوان ^{فانها}

عينة كونه مستعدة للذات الجوهرية التي لها البت يجعلها الفعل شيئا من الالقاء
 بل بعد هذا لا يكون الفعل شيئا مابا الصورة وليس معنى جوهرية الالقاء المراد
 من جوهرية هو غير **الاشياء** والاشياء هي ذات امر ذاتا يكون شيئا متبنا بالفعل لان هذا حال
الاشياء لا يكون شيئا من الفعل شيئا مابا الامر العام عالم يمكن له ان يحصل بمسود فحصله ان يحصل
 لكل شيء ضرورة التي يظن انه مستعد قابل ان يتلقى كلام الشفاء واما في
 حاله الاشتراك لا شيء في حد نفسه لم يسطر من الجبوتى كما تقتضيه انما في
 ما قاله استاذنا الفقيه الا في ضوءه قد غرر في جواشي على شرح حكم الاشتراك
 من ان هذا من جلب الاستثناء بين الميزة والوجود والى خط من حاله الى
 في نفس الامر حاله في مرتبة نفس الامر فان الهيولى بعد الاشياء من البساطة
 والهيولى لانها مكنز حسب تكثير الصور في الواقع لا شأنا البت لتحصل الوجود في
 الالقاء الصورة والجزء الذي يصير في كون الشيء ما قد لا هو بجزء الوجود لا بجزء
 والمفهوم ولو كانت الصور لعرض استأخره الوجود عن وجود الهيولى كشيء
 السواد والكتلة من وجود الانسان لكان لها ذكره وبسر وكذا انما لها
 شيئا من بساطة معنى جنس الجوهرية فمناط الباطنية هو بساطة الوجود
 لا بساطة الهيولى ومعنى بساطة الهيولى انما اذ الوجودك بمقتضى انها وقطع
 عن الصور التي تفصلت وتفتت هي في الواقع كان حالها في اعتبار نفسها
 وليس هو فقط لى جوهرية او على كان من الصور والصور بغيره من حيث

وانشاء في وجوداتها المستعملة بل انما في غاية ضعف الوجود وتضعف القوة
 بجهة الوجود بوجود الكليات الحسية ووحدة ^{الظهور} فان الوجود هو
 فان كانت هذه ليست في كون الحيز في شاعرة بنفسها فانها ليست معدومة بل
 هي موجودة بوجود ضعيف يعني كونها بالقوة ليس لها معدوم مرة كما مر
 فاذا كان الوجود هو الظهور واستلزم ما لا يمتثل في وجوده الا ^{كان} ولا
 يصحنا وذلك الوجود الضعيف فانه لا يمتثل في كونها ظاهرة فائت ما في ^{الباب}
 ان يكون ظهورها الذاتي اظهر واضعف ما زاد وجودها الذي في غاية
 الضعف فيكون لها شعور ضعيف بذاتها قلت قد لا يقطن ذلك بهذا يحقق
 الحيز في ظهوره اية نور العشق ^{الذي} هو في شعور في جميع الموجودات كما
 هو في جملة فكن المحسني اذ ان الوجود بالفضل هو الظهور بغيره فركه
 فالوجود بالفضل الذي هو موجود لنفسه اي غير قائم بالغير فانه يمتثل
 لها ان الضعيفات انما ان الح ^{فان} كون الشيء موجودا بالفضل عند
 الشئان بمنزلة كون الشيء نورا في نفسه عند الاشراقين فكم ان الشيء اذا كان
 نورا في نفسه وقائمه فانه كان نورا بنفسه وظاهر لذاته وعالميا وبالفضل كما
 ان الشيء اذا لم يكن نورا في نفسه او كان ولم يكن قائما فانه لم يكن عالما بذاته كما
 ان الشيء لم يكن موجودا بالفضل او كان ولم يكن قائما فانه لم يكن عالما بذاته
 فلم يكن يتكلم في الحجة الكلية الخ ^{اي} لا يمكن ان يكون موجودا في ذاته فهو

مقبول لاجل انكار كمال الحقيقة لعدم بل انما يتحكم به ان الجبر من الحقيقة انما
 انما يصح ان يصدق له فاقدم فاذن الجبر في الفعل لا يحتاج الى ان يتغير في شيء من
 معقولا بالفعل اهـ عدم الحاجة الى ان يتغير في شيء حتى يصير معقولا بل ان
 كونه معقولا بمعنى ان لا مانع في عين المعقولة بحيث لو كان هناك عاقل معقول
 حاجة الى التمييز واما ما كونه معقولا بالفعل فانهما يتحقق اذا تحقق هناك عاقل معقول
 فهو اذن معقولا بالفعل ان اراد انه معقول بالفعل لعاقلة اخرى فهو يتوقف
 على وقوعها قبل احواله لا يصير معقولا بالفعل ايضا لا يستلزم الترتيب وان اراد انه
 معقول بالفعل لذاته فلهذا انما يصح اذا ثبت كونه عاقلا لذاته ومن لم يسم كون
 كل واحد عاقلا لذاته كيف يسم كونه معقولا لذاته ولما اقول ان لم يكن عاقلا لذاته
 كان معقولا بالقوة فليس يصح لما عرفت من ان معقولا كونه معقولا لانه لا مانع في عين
 المعقولة بحيث لو كان هناك عاقل معقول فلا حاجة الى تمييز فان لم يكن معقولا
 بالفعل هذا القوة لا يلزم كونه معقولا بالقوة بخلاف عدم كونه عاقلا لذاته
 لا يلزم ان اراد انه معقول بالفعل لذاته فهو انما يثبت ان يثبت كونه عاقلا لذاته
 متضمنة بالضرورة المعقولة وهذا الكلام الاخير فليست فيه فان لم يكن عاقلا لذاته كان معقولا بالقوة فلهذا
 لانه لا مانع من ان يكون الشيء عاقلا لذاته ولا كونه معقولا لذاته بل يلزم من كونه
 عاقلا لذاته ومعقولا لذاته كما لا يخفى على من تدبر في هذا ان كونه عاقلا لذاته لا يكون
 لذاته انما هو بل ذكر وهو ان معنى العاقلة ليس الا كونه الشيء موجودا قائما بذاته

فلهذا

بالضرورة

حاضر المدعى وهو كونه قائما غير ثابت عندنا لذلك وكذا نحن متفقون
 الثاني انما هو كونه موجودا موجودا قائما بذاته وهو كونه موجودا لذاته الدائمة
 بذاته غير ثابت عنها ككل الثاني اما الاول فذلك العلم عبارة عن حصول
 حقيقة هي معلوم عند العالم لا يخفى انه ليس المراد ما هو المتبادر من هذه العبارة
 وهو كون العلم حضورا للمعلم من حيث هو معلوم عند العالم من حيث هو عالم ولا
 محذور صاوية على المحذور من حيث كونه ذاتا تعالى عما له من حيث هو معلوم لم يعلم
 كونه حضورا انه تعالى عندنا انه حضورا للمعلم عندنا العالم وذلك ظاهر في ذلك
 ان العلم هو حضور شيء عندنا موجود قائم بذاته ولا ننكح في التماس في حقيقة
 كونه ذاتا غير ثابتة عن ذاته اذ الحقيقة لكل منها حاصل اشارة الى ذلك
 باعتبار العلم عدمها اذ لا يمكن منع متدفع في الواقع ضرورة انه انشود في حقيقة العلم
 بين امرين يعقوب مع الجرم كونهما واحدا بعينه فكل واحد كما عدم الآخر فكل
 الشيء لما كان لازما للآخر فاني باضيق بتحقق حقيقة العلم وان لم يكن يلائم
 بخلاف عبارة الثاني فان كون العلم عبارة العلم لا يخفى ان كون العلم عبارة
 مما ذكره او مما هو لازم لما يمكن ان يكون بدوها اليك ان المراد مما ذكره ما هو المتبادر
 منه قد عرفنا صاوية فلا يخفى ان عبارة الحوادث من مظهر الى من عبارة الحوادث
 في ذلك العلم هو له فكل واحد من ذلك اي في جميع الامور ان العلم كونه لنفس
 العالم بالعبارة الثانية وكونه بالثبوت انما هو العلم لا يوجد والنسبة الصريحة

في العلم بالانها بدون وملاحظة امر اخر من الانها وعرفاها عالمه بالعلم في الكيفية
 المجردة ولم يجدوها من حيث هي كذلك عالمه بالعلم في الجزئية المادية والمحقق
 في الصورة الاولى ليس الا حضور معينة مجردة : عند وجود مجرّد قائم بذاته وان
 كان باعتبار العلم هو ان المجرّد والحضور مدخل في كون الشيء معلوما فكيف
 لا يحصل العلم ثم وذلك بان مطلق الحضور كاف في ذلك الاحتمال ان يعتبر
 الحضور والقياس ^{فيها} وجودها عالمه بالانها مع عدم إمكان تحقق القيمة
 هناك على ان مجرّد الحضور وان كان بمعنى عدم القيمة كلف في ذلك الاحتمال ان
 يعتبر الحضور والقياس ^{فيها} وجودها عالمه بالانها مع عدم إمكان تحقق القيمة
 هناك على ان مجرّد الحضور وان كان بمعنى عدم القيمة كلف في ذلك الاحتمال ان
 من جميع ذلك ان من العلم انما هو الحضور مع الجرح سواء كان حقيقة ذلك
 او كان حقيقة امر اخر لكن حقيقة مع ذلك الية ويمكن ان يتبين من علم انفس
 بقولها الحالة في محال التي هي اجسام مادية بوجود حضورها عند هذا ان المجرّد ^{لها}
 وكما ان الحضور يعتبر في مطلق العلم بل اعتبارها انما هو في العلم الحضور في كائنها
 وما يكون من غير مستحاجة اقامتها بذاته فانها تغير في الحقيقة لا في المعلومة ويجوز
 ذلك من ملاحظة عدم إمكان حضور المجرّد من حيث هو مجرّد عند وجود المجرّد
 انما يتصور حضوره في عند شيء لا يكون قائما بذاته وماض الزمان كل ذلك حقيقة
 الحضور والحاصل ان هذا ليس هناك وكثير البراهين في العلم الا اننا لم نتمكن من ذلك

الحاشية

فقط
وذكر

المعنى لا يتبعه في مقام الجدول لأنه ضروري ولا سيقن وأيضاً فهو لا يستلزم
فإنه لا يردح لأجل تدافع المعنى الثاني إلى أي حين باعتبار الحق والاستقلال
على ما في المواقف يعني أن هذا المعنى على تقدير النفي لا يرد غير مستدفع استلزاماً
على تقدير المواقف فهو مستدفع بما ذكرنا من عدم اشتغالها بالتفكير من
علم الإنسان نفسه يعني بغير الشك الأول من الموقر وقد ذكرنا في العلم
قدنا لم يلزم فإن العلم كما اعتدنا في هذا التقدير هو حصول المعرفة المجردة عند المجرم
انقضاءه بآثاره أي علم بعد ما هو متحقق فيما نحن فيه والتقدير غير مستدفع لما ذكرنا
والحق في الحواس يتبع عدم الاستقلال كما ذكرنا فإن الحكم بكون العالم العالم
بما في العالم بما هو مستدفع يعني أن هذا الدليل لا يتوقف على هذه المقدمات
أي قولهم العلم بالضرورة فهو العلم بالعلول عليه ما يتوقف على كون الفاعل العالم
بما في العالم بما هو مستدفع وهو يدعي فينا في الحركة وليعلم أن الواجب له وجوده
رأى العلم أن المستدفعين من المتأخرين لما ذهبوا إلى أن علم تعالى بما في العالم
هو حضوره وإيقاعه لا يحصل هو رها فيه فقط أن حضوره الاشتغال لا يمكن
حين وجوده أنها لا قبلها ولا يبدل في اختياره تعالى من العلم قبل الإيجاد في علمه
الوحدات علم تعالى هو عين ذاته تعالى وسند من كافة الإيجادات وتنتزه عن
تعالى لما كان بذاته مبدأ التوضيح جميع الموجودات عنه وكان علمه بذاته الذي هو
علمه في ذاته علم جميع الموجودات كشأنه لا حاجة له في ذلك إلى أمر

متغير لما قبل الكشف لواته من حيث مجموع الاكتشافات كان نسبته تعالى بدأ
الى العلم بجميع الموجودات المكتشفة بذواتها كنسبة متكاملة العالم في تلك الحالة
العلوم المنفصلة الى تلك العلوم لم وكان ان تلك المتكاملة هي علم اجمالي بجميع العلوم
للمفصلة المتكاملة فيها فكل ذلك علم الله تعالى بل علم اجمالي بجميع العلوم المتكاملة
بقوتها الاشياء ومنها الفاضلة عن ذاتها تعالى فان تلك قد تفرقت في علم
انه التناوب بين الاجال والتفصيل ليس الا في معنى الادراك لا في ذات الله
فكل علم الله تعالى بذاته علم اجمالي بجميع الموجودات لزم كونه ذاته تعالى كمالا
عين علم ذاته عين تلك الموجودات او صورة علمية مطابقة لتلك الموجودات
وذلك علم اجمالي فكل ما كان ذاته تعالى مبدأ الفاضل بجميع الموجودات وكان
علمه بذاته مبدأ الطبيعة بجميع الموجودات سمي له بذاته علم اجمالي بتلك الموجودات
بما ان تلك العلم كراي في الكلمة المذكورة علم اجمالي بالعلوم المنفصلة اجمالا
منها وهذا معنى قول بعض المحققين من ان علمه تعالى عبارة عن كون علمه اجمالي
بمنتهى ما يمكن ان العلم اجمالا في صورة حقيقة واحدة ويشمل اجمالا على العلوم
الطبيعية المنفصلة الحاصلة منها وعلمه تعالى عبارة باعتبار كونه علمه بذاته وكونه
ذاته علم بجميع الموجودات ان يشمل على العلم بجميع الموجودات بحيث كان علمه اجمالي
الى امور متكررة وهذا معنى كلام المعلم الثاني فهو الكفر في صفة وجوده متكررا
الوجود كاجزاء في بيان الاشياء والذي يمكن ان نشاهد الى ذلك هو الله

لما سمع

في هذا المصنف المذكور لم يرد في المتن ما يقتضيه في بيان الوجود فقد اضطررنا
على ذكره فوجدنا ان جميع الموجودات هي كثرتها كما انها مجردة بعنوان الوجود
في وجودها فلهذا لا حاجة في حق جميع الموجودات ان الغاية من المراجعة
منه فاعلم ان جميع الموجودات هي على سبيل الاجمال الوجود المعطى هو صورة
جميع الموجودات الغائية من ذلك متباعدة عن شوايها كثرتها في الكثرة في وجودها
فلهذا ذلك كالمساوي وان ذلك الحق واعلم ان الشايلين بالعلم المحسوس
ومعهم النسخ وتلك اضطررا ايضا الى العلم الاجمالي في انبات علم الكمال
كالقائل لا يمكن ان يكون بار تمام من الوجودات في الالهي حادثة في
كذلك الى غير ذلك من ذلك بل قالوا كالمساوي تعالى انما هو العلم الذي هو
عنه ذاته وهو كثرته في وجوده صورة الاشياء المعقولة مفصلة وهذا هو
مقتضى ما يلزم من هذا الكلام وفي قوله كما ان المسئلة البسطة عند الحق
فان المسئلة البسطة صورة علمية واحدة مطابقة لتلك المعقولات المفصلة
بل هي منها بالذات وانما التباين في معنى الادراك كالمعرف وقد اشرنا
بالنسبة الى العلم المفصلة ليست بتلك الشايل بل هي من تمام العلم
قالوا في التنبيه المذكور انما هو من المعقولات المفصلة في المثال كما ذكرنا
العلم لان يكون من الالهي الى ما ذكره من القول ان كان بعد العلم
وليس الوجود من ذلك ايضا كونه هو كونه في ذاته واما ما ذكرنا
فيما ذكرنا على ما في بعض النسخ من الاشياء هو الموجود في ذاته فلهذا

[illegible]

عنك خفيف كثر
في انشاؤك في
العلم المكنون

بالكلية بدلت وجودها بغيره وهو ان لا ليس هو الموضوع بيان كونه هو الموضوع
فان قلت لا يتغير لذكر العلم الاصل المتغير الى بغيره بل بعدد متغير العلم لا يتغير
فان قلت هذا الكلام يرد على المتغيرين معا فكيف وقد وجد العلم ^{المتغير} في ذاته بغيره
موجودا في ذاته على ترتيبه في مسيبي كالحق في بقوله مذهبهم في هذا الكلام ايضا
ناظر الى العلم المتغير على كايول عليه قوله بالنسبة الى ذاته ولو كان المراد العلم الاصل
ليست كذلك بقوله في ذاته كايول على قوله في ذاته هو الكلي في وحدة صور الاصل
الكلام وكان النتيجة ليعين العلم الاصل في ذاته حديثا كونه العلم الاصل في ذاته
واقع في البين على سبيل دفعه لادخل كايول في العلم ان هذا الكلام ظاهر الاصل
على ما ذهب اليه ارسطو في اوله من العلم الاصل على ما لا تزكيب فيه بوجهه وهو ان
تعلق كل الوجود بغيره ما ذكره استاذنا المتفحص الاصل في ذاته في ذاته في الحقيقة
بقوله كل ما هو بسيط الحقيقة فهو من غير كل الاشياء لا يتغير كونه في ذاته
من بغيره في الحقيقة والاعلم ان الاشياء كانت لا تعلق ليس بغيره كونه في ذاته
بغيره اجابته ليس بغيره كونه في ذاته بغيره في ذاته في ذاته في ذاته
امر اصيل او لو كان كلامه على كونه في ذاته ليس بغيره كونه في ذاته في ذاته
في ذاته بغيره كونه في ذاته في ذاته بغيره كونه في ذاته في ذاته
يكون ليس بغيره في ذاته بغيره كونه في ذاته بغيره كونه في ذاته
بغيره كونه في ذاته بغيره كونه في ذاته بغيره كونه في ذاته بغيره كونه في ذاته

حيث كان البسيط كل الموجودات من حيث الوجود والتمام لا من حيث التناهي ^{عدم}
 وبهذا ثبت على الموجودات على البسيط حضورها على وجهها على وانتم
 انتم في ذلك وتوضيحات واجب الوجود لما كان عين حقيقة الوجود بحيث لا يشوبه
 نقص لا عدم ولا حضور ولا غيبة ولا تركيب بوجوده من الوجود بل حقيقة الوجود
 ومصدر الحقيقة ومن الكمال ذكر وجوده او كمال وجوده انما يظهر منه ويتضح منه كمال
 وجوده وكمال وجوده انبسط على كل المكانيات وتوابعها من حيثها مشوايا بالاعتقاد
 ومعلوم انما انما يصح على تمام الكمال غير مشوب بالنقص والذوال في ضمن ^{فوق من كثرته جميعها}
 حيث في واجب الوجود ^{فمنه} فلا سلب منه شيء من الاشياء فانما بسببه عند ذلك الذي باعتداله ^{فمنه}
 وحقيقته وجوبه لا باعتبار غيرية وكذا وجوده فان كان وجوده غير ^{فمنه}
 فليس في الوجود ومصدر الحقيقة بل مشوب بالنقص والنقص والمعية والاشكال
 فانما في الواجب لجميع فالمسلوبية من ليس الا في حقيقة وجوده في المادة لا غير
 وكذا لا قبل ليس بغيره ليس بغيره ولا قبلك ولا قبله في غير ذلك فليس له
 ليس الا في حقيقة تلك الحقائق ومميزات تلك الموجودات فانما ذلك انما في كونها
 بل انما هو في السلب وليس تلك الموجودات من حيث هو وجوده وحقيقته بل انما ^{تكون}
 ذاتها الوجود من حقيقة الوجود وهو الحقيقة فان عين حقيقة الشيء وجوده حقيقة ^{تكون}
 مستقلة على نفسه من افراد ذلك الشيء والامكن حقيقة ذلك الشيء وقد كرهوا ان ^{تكون}
 الوجود في ذاته حقيقة عين الحقيقة ومنه ما قد اصبحت فاحتمل ان كانت احاطة بالذات

ومما يستلزم ان لا يتقدم العلم بالاشياء في شيء من المراتب على العلم بالامر
فكما ان العلم بالاشياء في مرتبة اعلاها هو العلم بكون تلك الاشياء فكذلك العلم
بالاشياء في جميع المراتب السابقة على اعلاها وهو علم بوجودها او عدمها
ففي مرتبة وجودها مقابل ان هو علم بالعلل وسبب المبادى على الاطلاق فهو في مرتبة اعلاها
لأنه علم على جميع المراتب بالذات يعلم الاشياء والعلم بالاجل الذي هو علم بالذات
فيه وجود امر العقول بالحرية التامة التي هي وسائط في نفسه ووسائل وجودها
فكما ان العلم بالوجود على الاشياء التي هي في نفس الامر فهو العلم بالاشياء
في تلك المراتب لا يوجد انما الحقيقة اذ كانت هي تلك المراتب لا تتقدم على العلم
بغيره وجوده العلة ويتبع الحكم كاعتبار العلم بالاشياء في تلك المراتب فظهر
ما في الاشياء في تلك المراتب عين وجود ان تلك العلم بوجودات تلك العلم
لهم تفصيلية لم يذاتها وعلم اجلي بباير الاشياء التي هو علم ان لها كان
وجودها علم تفصيلي اذ ذاته وعلم اجلي علم لا يذاتها لم يذات وجودها
بينه التفكير اذها تقدم بالذات على الحيات الجسدية فيجب ان يعلم على
والحيات في تلك المراتب لا يوجد انما الحقيقة لعدمها في تلك المراتب بل
تتبعها حقيقة الاول تعالى بواسطة علم العقل في الواجبات المتصورات لما كان
لقولهم تفصيليا في المتصورات هناك يتبين ان المراتب بعضها اعلى من
لها المراتب غير واعرف هذه المراتب بالواجب وبما المراتب السابقة بالتقدم على تلك

انما لا في النور المجردة الفكرية علم تفصيلية له تعالى تلك النهاية **و**
 ابطال باقاده المرحومة في الخارج فلهذا هي مراتب العلم الاجمالية المرحومة
 ومرتبة الاولى من هذه المراتب الثلاث مع المرتبة الثانية التي هي مراتب
 الادب التي ذكرها المحقق هي مراتب علمية التفصيلية ضرب العلم الاجمالي ثلاث
 ومرتبة العلم التفصيلي اربع والمخرج خمس واحدة اجمالية فقط وثلاث تفصيلية
 فقط واثنان اجمالية باعتبار وتفصيل باعتبار اخر ما يعبر عنه العلم والنور
 والعقل في الشريعة اشارة الى دفع ما يراه في غاية وفي الشريعة تارة ان اولها
 خلق الله نوري وتارة انه العلم وتارة ان العقل من المناقاة وذلك ما ذكره
 بعض المحققين من ان تلك الالفاظ الثلاثة عبارات عن جهة واحدة وان العلم
 الاول باعتبار ان نور مجرد عاقل لذاته غير منزه بالعقل وباعتبار كونه واسطة
 في خلقه فتعرف صور جميع ما سيوصل الى يوم القيمة في النور النور المجردة الفكرية
 كان العلم واسطة في فهم الصور العلمية الحاصلة في اذهنا على الالواح الفخمية
 من العلم والعقل وباعتبار ان تلك النور من حق الرب تعالى لما يكون بانها ^{النور}
 المقيدة بالنور بذلك الجوهر المجرد الذي هو ظاهر في ذاته وسبب لا يمكن ان العالم
 الربانية لتلك الذات المقيدة كان النور المستوفى في ذاته وسبب في ظهورها
 الانشائية من نور النور والفيض الى ذات الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم
 سائر ان ذلك المظهر المنعكس عنها وانما تلك بالجوهر والابدية تحت بصر

لان الصور المرتبة فيها لما كانت صور المجزئات الكائنة للقطعة فكانت
المجزئات توجب ثبوت فكذا كانت الصور المطابقة لها . وعلى التقدير المذكور
من هو اية الواجب الوجود على احوال وتفصيلي . فليكن المثال الاطلاقية العلم
ان المثال الاطلاقية مقسمة ههنا بالصور العلية المعطاة الموجودة لا في موضع
ولا في محل ولا في زمان ولا في مكان وفي بنية ثبات الوجود الكلي الطبيعي بالعلم
المسلط الموجود في متن الذوات والاعيان بل بالشرطية من حيث هي
متغيرة في عالم الامر عن الافراد ودواعيها من الوجود في عالم الحقي يعني
وجود الافراط مخلوط بها غير متفرقة عنها وفي باب تفصيل العوالم بعالم المثال
المتوسطة بين عالم النفي وعالم الشهادة برزخا بين المجرى والمادي في مقام
اثبات الصورة النوعية بالبحر العقلية التي هي الاسباب لافراق الموكلة على
هيكل المثال نوع نوع بالذات وجود التفسير كما في النفس الموجودة بالقياس في تدبير
هيكل النفس بعينه وان هو الاصل من الملكة البهية بوظيفة رتبة النوع المتعارف
الطبيعية الجزئية الجسائية فليعلم انها مأمورة بالتفسير من الآخرين بالذات عند
بالبراهين العقلية وليس هنا موضع ذكرها . فزعم ان يكون جميع ايجابيات
واجب الوجود مسبوقا بالعلم اي في ايمان صورة العلية ايضا لانها لا يمكن الوجود
العليه مسبوقا بالعلم وهكذا فاما ان يلزم المستشعر او غير مستشعر الصورة
في صورة علية فحين ذاكه تعالى يكون حضورها من حضورها مع وجودها

والصور الجوهرية الطبيعية
بمعرفة من الملائكة
الجسائية

بين المتصورين فان قلت كون العلم بالعلم مستلزما للعلم بالمتصور لا يستلزم
 سوى كون جميع الابداعات اى الموجودات بتلك الابداعات معلومة
 لا كونها مسبوقة بالعلم قلت لما كان وجود العلم سابقا على جميع الابداعات
 وكان في تلك المرتبة عالمة ببلانها وحيث ان يكون علما بعلومها ايضا
 سابقا على المعلومات لتحقق الاستلزام بينهما فالتقل ولا يلزم التقل
 الا فلاطونية كما لا يخفى وذلك لان التقل الا فلاطونية كما عرفت صورة
 علمية فلا تليق لانفس الاشياء الحاضرة بل وانما علمه مبداءها هذا وهذا
 انه يمكن تناوب التقل الا فلاطونية الى هذا المعنى الى العلم المتصورى فان
 ذوات الاشياء الحاضرة من حيث هي حاضرة صفة تعالى ليست زمانية ولا
 مكانية وان كانت هي ^{في} وانها زمانية ومكانية فهي من هذا الوجه
 يشبه المتصور العلوية التي ليست زمانية ولا مكانية فقط نظير وسبق استاذنا
 فذكر سوره بنقل عن سنده سيد الحكاء والمجاهدين رة انه كان يقول
 مذهب الشيخ والمشايع ان معنى القول بالعلم المتصورى الى مثل ما ذكرنا ^{في}
 انهم اطلقوا المتصور على ذوات الاشياء من حيث وجودها في ماقبل القدر
 وان خروجها من ذلك المتصور بهم يكون تلك الصور مستقرة في ذاتها تعالى ^{في}
 التقل الا فلاطونية فان المتقول عن فلاطون انها مشرودة مطلقا لا ^{في}
 ولا في هل ^{في} وانما حضور الصور لا يدرأ ان في قوله هل ^{في}

٩
 بامر اخر سمي ان الواجب انما هو صدور الاشياء بحسب ما احسنه تعالى في خلقها
 السنية التي هي قوامها هذا في الامكان في موضوعاتها فكذا كذلك الا
 صدور عينية للعلل قائمة بذاتها وانهم لا بد وانها يجب ايضا كونها خاضعة
 بخروجها الذي هو كونها مسورا لادراكها للعلل من تعالى في وجودها
 تلك الصور الادراكية ليس لاستنباط علم الله تعالى في الاشياء معلومة تلك الصور
 للعلل فان تلك الاشياء معلومة في تعالى بذاتها بل يكون تلك الصور من جهة
 التي يجب تعلقها في تعالى بخلقها فاعلم ان كون تلك الصور في الحضور لا يشهد في
 فاعلم بحالها التي هي حركات العلل ليس يكون تعالى محتاجا في ادراكها الى تلك الحركات
 بل قد يكون تلك الحركات لا ادراك تعالى من ذلك بل لوجوب كون تلك الصور في
 وجودها الذي هو قوامها بالحق سبحانه في تلك الصور والاعراض في تلك الحركات
 عند تعالى في تلك الصور ان يتم هذا المقام فيكون هناك ان اريد بغيرهم اي بغير
 الاشكال في ضمن قوتهم لو كان العلم بالعلم مستلزما للعلم بالعلم لان يكون
 جميع ايجاباته واجبا لوجوده مسوقا بغير العلم ان ذلك مستلزم للعلم بالعلم
 لزم ان قبولها بالعلم كالعلمين وهو في الملائكة فانه يجب ان يكون في تلك الاشياء على الملائكة
 في غير ذلك في تلك الاشياء والاشياء التي في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء
 في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء
 في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء في تلك الاشياء

بذلك القول هو هذا وإذا كان هذا يلزم ذلك وأعلم أن الملتزمين بالباس
بأنهم يختلفون الحكماء في علم الواجب فقال فنقول يختلف الحكماء في أن العلم
بالأشياء هو بالقصور أي بصورة ذلك على تلك الأشياء مطابقة لها أم
قائمة بذاته تعالى أو يحويها دون المعلومات له أو قائمة بذواتها وليس
بالعلم بالصورة أي بالاولى مذهب النجاشي الملقب بالثاني مذهب ابن المظلي
والثالث مذهبنا فلا يظنون أن العلم على ما هو المشهور ويجوزون شيئا
لغيره في تلك القوة وإن كانه بدون سائر الصور بل هو صورة ذلك على
ذواته على التفصيل المذكور ويستمر بالعلم بالصورة إما مطلقا كما هو الحق
وهو الظاهر من مذهب شيخ الانشراق وأما كذلك في المعلومات القريبة فإنا في
المعلومات البعيدة فنقول يصح ما في القريبة كما هو الظاهر من مذهب الحكماء
والظاهر من كلام العلويين أن سطورا في بعض النسخة الرشيديا في المجلد
المشتمل على اختلاف المذهب كما هو في نسخة المصنف القوي على ما قال الشيخ في المتن
أن اللغة للمعقول فكيف أخذ من الشيء الموجد كما أخذنا عن المثلث بالرقعة
والصورة المعقولة وقد يكون الصورة المعقولة غير مأخوذة عن الموجد
بل العكس كما أننا فضل صورة بناءة من غير أن يكون شكل الصورة المعقولة
أصغارا إلى أن توجد لها فلا تكون وجدت تحتها ولكن هذا هو
وغيره في العقل الاول الواجب الوجود هو هذا فإنه يمثل ذاته تعالى

فانه ويعلم من ذاته عينه كونه الخير في الكل فينتج صورته الحقيقية صورة ^{ذاته} الحق
على النظام المعتدل على الاصل في انما يات منه اتباع القبول القضي والاحسان الخلاق
بل هو عالم كيطية فقدم الخير في الوجود وانعزل عن عالمه في هذه العالمية لنقص
عنه الوجود على الترتيب الذي يقتضيه النظام ما انتهى وهذا هو كون على تقابل
بالصور وانما تكونها مرتبة في ذاته على قدر يخرج به في الاشارات وفيه ظهور ^{ذاته}
بنتا ميل اليه في الشئ كما استعمله عند انشاء الله تعالى وانما تعبر المذهب الثاني
وهو مذهبه ان ^{الطبي} معنى صورة الصور في المعقول الا وانهما نقل عن في الجدل المحل
ان مقالات القول الذي ^{حجته} له وان المصير والاشي مبدع قابض والذي ابلع ^{حجته}
له عند في الذات لان قبل الابرار انما هو فقط واذا كان هو فقط فليس يقال
تج حجة وجوه حتى يكون هو صورة او حوت وحيث حتى يكون هو صورة واحدة
والوحدة التي العشرة في هذا من الوجوه هو بولس باليس باجرة اذا كان هو ^{لبي}
الايات فالتاشر ان في متعلم فويل الاشياء فيحتاج ان يكون صدق
ثم قال وايضا فلو كانت الصورة كذلك كانت مطابقة للوجود الخارج ^{فهم}
مطابقة للذات كانت مطابقة فلو كانت الصورة بعدد الموجودات وليكن كل واحد
مطابقة للكليات ومن ثباته مطابقة لغيريات ^{فهي} في غيرها كما يكثر بكونها
وكذلك في كل ما في الوحدة الخاصة وان لم يطابق الموجود الخارج فليس
اذا صورة ^{ذاته} انما هو شئ اخر قال في كتابه في المعنى الذي فيه صور الموجودات

[illegible]

على حال فان لم يطابق الاثر ذاك فليس هو نفسا او ذكرا هي فالأشياء
لا يقال هو ذكرا لنفسه مطلقة او متعينة فتنه بهذا ان يكون هو نفسا في
فقال ان صورة في النفس هي كلية وان تركبت ايضا من كتابات كثيرة في لا يمنع الله
لنفسها وان فرض منها تكن فيلما مع اخرى وانت تترك ذاك وفيها ضمة
لشركه بل انما ليس هذا الادراك بالصورة فقلت ادرك مفهوم الاقل في مفهوم
فما من حيث هو مفهوم انا لا يمنع وطرح الشركه فيه وقد علمت ان الذي من حيث
هو من في الاخر كقولك هذا انا ونحن وهو لها معان كثيرة من حيث مفهومها في القوة
وهذا الشارة بمرتبة فقلت فكيف اذا قال لها لم يكن علم بل انك لغوة في ذاك
فانك تعلم انك انت المدرك لذاتك لا غير ولا يفرق مطابق ولا بافر مطابق
فذاك هي العقل والعامل في المعقول فقلت ذلك فقال انت مدرك بكل ذلك
بغير زيادة كما ستر الا فتنه فقلت على قال المعقول صورة شخصية في ذلك
وقد علمت استأثرت فقلت لا بل على لخص صفات كلية قال وان تحرك به ذلك
الخاص وفقره بل خاصا جزئيا والكا اخذت من الصورة نفسها لا يمنع وطرح الشركه
فيها فليس ذاك لها ادراكا بل ذلك الذي لا يتصور ان يكون مفهومه لغيره
ثم اما قرأت من كتبنا ان النفس تفكر باستعمال المتفكر وهي تفصيل تركيب المتفكر
وتحليله من الموصلي المتفكر لا يسيل لها الى الكليات لانها جزئية فان لم يكن النفس
الكل على الجزئيات فكيف تركيب بعضها فاكيد كتبه المتفكر ان الجزئيات

وقولان يستعمل المتكلم وكيف يأخذ الخيال وماذا يفيد تفصيل الحق بكيفية
 يستعمل التفكير علم بالشيء ثم المختلطة جزئية كيف يعرفها والعقيدة بالشيء
 عنها في النفس كية وان قد يتغير كيه من الشخص الموجودين ودرجاتهم
 يكونها على قدر قدرته اجزاء الله من زمة العلم خيال عقل واذ الادوية بالاعتقاد
 لا ياربطهم ولا يمتددة فاعلم ان المختلطة حضور الشيء لذاته المجردة عن
 والاشياء على عدم غيبية منها وهذا لا يتبع ادراك الشيء لذاته وغيرها
 لا يتغير غيبية ولكن لا يغير عنها اما النفس في معرفة غيبية من فاعلم ان غيبية
 ادركت عنها وما غاب عنها اذ لم يكن لها استحضار غيبية كالشيء والادوية
 ونحوها فاستحضرت ضوئية اما الجزئيات فلي غيبية ما غابها واما الحكيما
 في ذاتها اذن من المميزات كية لا ينطبق في الاجرام والمدركه هو نفس الشيء
 الخاص لا ما خرج من الشعور والاقول الخارج انه مدرك فذلك انصافه
 وانهما غيبية من ذاتها ولا بد منها جزئيا ولا قوى ليدونها جملتها وكان الخيال
 غيبية من ذاتها فذلك الشعور كية فتم كيه التغير حضورها لا غيبية
 في ذات النفس لو كان كية ها كيه كان الادراك بذاته اكثر واشد
 تسلطها على البدن اشد كان حضور قواها واجزائها اشد ثم قال
 اعلم ان العلم كالوجود من حيث هو جوه ولا يوجب كية الغيبية الواجبة جوده
 لان كمال الموجود من حيث هو جوه ولا يوجب كية الغيبية والمكن العام

على انجبيا الوجود بحيث لا يمكن بالامكان ان يكون شيئا على غير وجهه
امكانه فكثير ثم قال واجبا الوجود ذاته جزء من المادة وهذا الوجود الميت
والاشياء خافرة له على اختلافه سواء تسطيع لان الكلي لازم ذاته فلا
عند ذاته ولا لازم ذاته ومقدم فببينة عن ذاته اولوا اوضح اليه عن المادة هو ان
كافورنا في النفس وجع العلم كمال الى عدم غيبة الشيء عن الوجود عن المادة
صحة كانت لو غيرهما لاضافة جازية في حقه تعالى وكذلك التسليم لا يحل
بوجدانية وتكون السليم هذه التسليم الاضافات ولو كان في غير هذه السليم
كما في ذلك لا ذلك كذا ذلك اليك على ما سبق من غير حاجة الى صفة فبين من هذا
ان يكون شيء محيط وادراك اعداد الوجود هو نفس المحسوس والتسليم على خصوصية
ومثاله في قوله كذا في العلم هذا انتهى ما اردنا من ذلك من كماله الشريف ومكة الفقيه
ولذلك نعلم في نقل هذا الكلام القوي بل فان في شفاها العليل وروا القليل
والا ليس حصل ذاته بالشام اي بالكنة او بالجهة التي بها صار في الحرف والامها
وكلاهما في الرابع اخط وهذا الشارة الى ما انتهى من العلم ان العلم باهله يستلزم العلم
بالعلم بل لا مطلق العلم بما والمراد ما ذكرنا فليس متايقصا فان غير انما
الشيء غير هو وان يكون ذلك العرف هو لا غير وبلا لغيره ولو انه رطل على
وجود ما في غير هو لا غير هو ظاهر لاجل في قوله وذلك لان العلم الذي هو
نحوه في قوله ليس هو لا غير باعتبار وجود تلك التصرف فيكون هو من الوجود عليه

انما هو ان يكون تعالى بهذا تلك الصورة ومصلحتها الصلي كنز بين مصلحتي
 تلك الصورة ومصلحة له تعالى بله طريقه كجود ذلك فاذا وصفه لا يصفه هذا الا
 فانه يوصف به لا يصفه به هذه لا لا نه محله او يوصف به ما لا لا الله قد بين في شرح
 رساله العلم ومصلحة المصلحة في حاشية ان العالم يطبق على من يمكن من استحضار العالم
 اتي وقت شاول على استحضارها بالاضطرار على القادر وعلى المباشر والملافة
 العالم على الاول تعالى انما هو الاعتبار الاول فهو تلك الاعتبار لا يحتاج في كونه
 عالم الى شيء اخر انه وادى الى المراد بالانضاض هو الانضاض بصفة حقيقة غير انما
 فلا يصح كون تلك الصورة مصلح الانضاض تعالى بل انما هي الانضاض فانه لا استلزام
 في احتياجه تعالى في الامتيازات التي هي في الاستلزام انما هو في الصفة الحقيقة
 وهذه إشارة الى شيء ما يظن وجوده من غير ان يكون تعالى مستغنيا بصفاته غير
 انما هي والاستبصار وكونه غلبا وغلبا اما في الاول فمعرفة واما في الثاني فبان
 بان ان هذا الشبهة هي في المصنفين والافتقار والتبرير على غلط في قوله
 بخلاف الاول والحق انما هو ان يكون في المصنفين فان الثاني لا يمكن بدون الافتقار والافتقار
 الفصل الثاني في معنى الانضاض هو طائفة من الصفات التي لا يلزم منها ان الشيء في الحقيقة لا يكون له حقيقة
 بوصف جسم انه ليس ان الياض في حقيقة من خارج وبين ان بوصف ان ليس من
 لو انهم اذا انضاض حقيقة الاول تعالى على هذا الوجه لو انهم على هذا الوجه استقر
 هذا الصفة وهو لا كثر في غير وليس هناك قابل وطبيعي من حيث هو قابل على هذا

بطرح في جميع البسائط فان حيايت لم يواظب عليها لا تقو اذ لم يواظب عليها من حيث يتبادر
 فاعلم فان في البسطة عنه وفي غيره واحد ما هو له او يتصل بها فهو انشاق الى
 دفع لزوم كونه تعالى محلا لتلك الولاية الممكنة فان ذلك انما يكون محلا لزوم انفعال
 تعالى عنها وليس بالقدم واما لزوم كونه تعالى محلا لتلك الولاية المتكثرة فمعرفة الشيخ
 في مواضع من كتاب المتعلقات في غير واحد من هذه الكثرة انما هو بعد ما كانت
 الاحدية وتجب سببي ومسببي لانما في فلا يتلزم بها وحدة الذات الا ان كان صلا
 الموجبة من المتكثرة عنه تعالى لا يتدرج في بساطة الحق كونه اسما وفعة على الترتيب العلوي
 والمعلولى فكذلك هذه الولاية الفصل الكثرة انما ترتب عنه على وجه لا يشتمل على وحدة
 العرفية فتلك الكثرة يرتب اليه ويحتمل في واحد بعض فروع كثرتها اشتدت عليها احد
 اللواتك انما ترتب سببي الكثرة في واحد وهذا ما وعدنا ان نعرضه في الاصل الاول
 فهو الكلية وصدق فان كونه واجب الزجاء هو عينه كونه سببا للزواجر
 على قوله فليس مما يتصف به ما هو ان كالا لوامية لا يحصل له تعالى تلك اللواتك بل
 انما يحصل له ذلك لكان احدية تلك اللواتك بل هو كونه سببا لكونه احدية اخرى ايضا
 عنه بل وجوده وجودا تاما كاملا بمعنى فله من صفاته ما يلى ما صدر عنه من صفاته
 وانما يتبع ان يكون ذاته محلا لا يعبر عن فعله ان يكون من خارج او يمكن
 به الاستكالات انما او يتصف بها يستكملها استكالا وصفنا وقد قبل كذا في انه
 يبرهن بصدق هذه اللواتك اي ليس كالتباعد انما من تلك الالهة في الاستكمال

والاعتناء في الجاهل كالأه تكبر وقوله ولو اذم ذنره هو من معقولات الخ تمديد
 لتقديره معقولة اذن فعلية واعلم ان المعقول فعل الفاعل الى انما المعقول الانفعال
 فلا يكون من جهة وجودية مغايرة بالذات كالمكون من اجزاء المدة كذا في شتمت
 الاشياء الخارجة عنها والمعقول الفعل ما يكون جهة وجوده وصدوره عن فاعله
 بحيث لا يخرج عن صدوره لمدة كذا ولا يكون مغايرة جهة الالابا لا اعتبارا وكذا في فقتنا
 افعال الزانية الفصادقة عن حال كونها مباداة بها وخرج ظل واسطة بينهما
 والمشهور ان العلم اساسه ان وجود المعلول في الخارج كما اذا تصورت شيئا ففعلته
 وهو الفعل او سببه من وجود المعلول كما اذا شاهده شيئا ففعلته وهو الافعال
 او افعاله ولا ذلك كما اذا تصورت الامور المستترة التي ليست معلولات
 وليس من لوازم الوجود ان لا يكون كمالا او واجبا للوجود بهذه الحقيقة او بغيره
 بها بل لما ندره او بغيره بالحقيقة الاخرى في بعض النسخ وليس من لوازمها ان لا
 انشأه والاشكال ينبغي ان يقول كونه بحيث تكبر وصاحب المشافهة
 بين هذين المذهبين لا بد من القول في الشك من المثل فيظهر حقيقة الخالق تعالى في
 فصل معقولاته في نسبة المعقولات الى الخالق وجود ما ثبت كون عقول الخالق تعالى
 بالصور لا بل وانما ابيان فكلها بعضها منه فبما ذكرنا به هذه العبارة فيقول
 ان العلم انما هو حجة ما معقولة انما يكون موجودة في ذات الاولى كاللزام الحق
 تحتها او كونها وجود مشارق لذاته وذنن غيره كصوره ففان على ترتيبه

في مسلمة البرية وان حيث موجودة في عقل او في نفس اذا اعتقل الاول هذا القول
 اذ ثبت في ايها كان فيكون ذلك العقل والاعتقالي لم يمتنع ذلك التصديق العقلي
 ويكون مغتزل في انما في معتقلا من الاول على انه امته ثم قال وان جعلت
 العقول لا اجزاء ذاتة غير كثر وان جعلها الواحدة ذاتة غير لا تارة ان لا يكون
 من جعلها واجبا الوجود فلا تستمكن الوجود وان جعلها الموقوفة على كل
 ذاتة غير التصديق الا فلا طرية وان جعلها موجوده في عقل ما غير انما ذكرنا
 قيل هذا من الهال والدار الى ما ذكره قيل هذا القول ما حاصله ان كانت كلمة القول الصغرى
 مرسلة في عقل او نفس غير في عقل الاول بعقل في استبعاد الغير ان يكون متصفا بها
 عند على سبيل عقل الخير الى على سبيل ما اذا اعتقل غير او جعل ونحو الكلام الى ذلك الاعتقالي
 وحيث لم قال بعد هذه ما ذكرنا في غير ان يتصور هذه في العقل من هذه البنية
 ونحو هذا ان يكون له ان لا يتا الى ان يكون طارة ما اخرى مع اننا نقول ان الوجود فانها
 من حيث هي قد لا توجد في ليست اجابة الوجود بل من حيث ذاتها ونقول ان العالم
 البري في عظيم جلا فتحة وتا على التصريح في اختياره المذهب الاول في قوله ومعلوم ان
 ايضا لثارة الى ذلك فيج فلا تعوية في كلامه صلا وتدين بين الشقوق لا يدرك
 فتحة بل هو دبر وعادة لا يمتنع على من له او في تنج كلامه على ان الخير لو كان لك
 بين هذين المذهبين والقول الا فلا طرية وكون العقول لا اجزاء لا ترجعها
 فلا ويرتفع يصح ان يكون بين هذين المذهبين فكل ما في كنهها اما في الاول

فلهذا نؤمن ان تلك المعقولات ان جئت لواحد من اثنين لا يكون من
 محتمل واجب الوجود بل لا بد من كون الروح واما في الثاني فلهذا ذكرنا ايضا ان
 الذي لا يكون صدوره عن عقل الجبر الا بالاشارة يمكن ان يكون
 هذه الاشارة في صورة واستناد كل شيء اليه فان الاشتغال ان يكون العلم بالعلم
 مستلزما للعلم بالمعلوم الصواب العلم قبل الايجاد ويكره ان يكون في غير ذلك ولا
 يستلزم العلم صورة مغايرة للمعلوم عندنا انه تعالى ان يكون العلم صورة مغايرة
 ولم يتل ان يكون مغايرة وانما في احتمال علم يكون مغايرة للمعلوم ولا يكون صورة
 له هو العلم الذي هو من حيز ذاته بل هو من ذاته فان ذاته تعالى مغايرة
 لمعلوماً وليس صورة لها فامل : فاختار المذهب الثاني فان حاصل هذا
 المذهب هو ان الواجب العلم بالجوهري الاول والصور الذي فيه العلم بالصور في نفس
 الاشياء متلك الصور وانما في كون علم الواجب الصور الحاصل في ذاته
 حتى يبقى علم الواجب مطلقاً ثبت كون علم تعالى بالصور وبما حصل في الصور بالصور
 وهو من غير ان العلم فانه قال في شرح الاشارات بعد ما ناقص كلام الشيخ في
 علم الاول تعالى بالصور المرتبة في ذاته وبين علم احتياجه تعالى في علمه بغيره
 الذاتية الى صور ثابتة في ذات تلك المعلومات وصور مغايرة ذات المعلوم
 وحصل الاول تعالى لها الزمان في نفس الاشياء وهذه الدلالة لما كانت بجوارح
 العقلية فتعلق بالصور بغير حصول صور فيها وهي تعلق الاول الواجب لا يتوقف

الأول هو معلول للثاني والواجبات جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما هي
 في الوجود حاصلاتها فيها والاولى الواجبات قبل تلك الجواهر مع تلك الصور لا يتصور
 غير ما قبلها وان تلك الجواهر مع تلك الصور قد يكون الوجود على ما هو عليه وان
 قلت قوله وكذلك الوجود على ما هو عليه على كون علم الواجب احسان الاشياء
 التي منوها حاصلها في الجواهر العقلية ايضا خصوصيات وهذا ليس في المذهب الثالث
 لان حاصلها انما تعالى لا يعلم سوى ما المعلوم الاول الا وهو حاصلها في الجواهر الاول
 كما ان حاصل المذهب الاول انما تعالى لا يعلم شيئا مما سوى ذاته من الموجودات العقلية
 الا وهو حاصلها في ذاته تعالى فيكون شيئا مما سوى ذاته من الموجودات ان لم يكن
 صريح في مخرج رسالة العلم بان اورد كنهها في المعلوم انه البعيدة كما لا يكون في المعلوم
 التي من شأنها ان كان بوجه في وقت او يتعلق بوجوده يكون بارز تمام صورته العقلية
 في المعلومات القريبة التي هي المميزات لها او لا بالوقت وكذلك ان كان على
 التي اورد ان المخصوصات بارزتها في الالف يظهر كما انتهى وهذا صريح بما ذكرنا
 على ان ذلك ليس متصلا بما ذكرنا لاحتمال ان يكون المراد وكن ذلك يعني ان
 بنفس تلك الصور القائمة بالجواهر العقلية لكن بها مطابقة له وعلى ما هو عليه
 الوجود كما يدل عليه قوله على ما هو عليه لانه لو كان المراد ما ذكرنا لكان هذا القول
 لغوا كما لا يخفى على المستر هذا غاية ما يمكن ان يكون في توجيه التطبيق بين مذهب
 وبين المذهب الثاني فاقابل لما في مذهب الاول من الابهة المذكورة في

قال بعد تقرير كلام الشيخ تاسف برقى في القول بغير لوازم الاول في انه قوله كذا
الشيء الى احدى اقسامها بالمتعاد وقوله كون الاول وصوفا بصفات غير اضافية
لا سلبية وقوله كثر جعل المطلق في المكنة المتكثرة تعالى عن كثر لان علو الكثر وقوله
بان معلول الاول يجوز ما بين لداؤه وانما تعالى لا يوجد شيئا مما يابى به بذاؤه بل
بمقتضى شراجه المقتضى
بمقتضى الامور والمازج الى غير ذلك لان مقتضى انما المطلق من ملاءم الحكم فلهذا
وجوده في كثر الشيخ وقوله وتعلم يتم عند الله قدس سره لكنه كان ينبغي ان يشي الى
موضع المثال لما هو ابرهتك المتعذر والحق ان شيئا من تلك الخفايا لا يوجد على كذا
حرف بل الذي يدعى هذا المذهب الثاني ايضا بالنسبة الى الاشياء غير الجوهري الاول
مع ان العلم بان كثر ذات الاشياء وجوداتها الغيبية اتم في باب العلم من ارقاب
صحة العلم ان ينسب في ذلك عاقل وهو ممكن في حقه تعالى فيما ايضا في جمل
العلم الارشادي لو كنا متضمنه فيكون نقضا في حقه تعالى فان قلت فما مقتضى ذلك
البعوض من الامر بالمادة والتميز بين الكائنة المناسبة وكيف يمكن حصولها
فقال مع كونها ما اوردته ومقتضى بقاءه وجوداتها وكونه مجردا اذ لا يابى به ذلك
اما المادة فقد عرفنا انها الوجود من المادة ليس على المطلق التقيد بل انما
نظم العقل الارشادي في الضرورية لا امتناع في حصوله المادى عند الجرد كما لا
في كونه معلول او مادة واجبة لمصطلح العلم وليس المراد هو المصطلح الكافي
لوضع العلم في المادة كالمصطلح الذي انما كصعود العلم كهذا العلم وما في

الخاصة الزمانية فتقول نسبة كاذبة الزمانية الى غير تعالى نسبة واحد
 كنسبة قاطبة الكائنات وليس له تقابل بالنسبة الى شيء من الزمانيات قبلية زمانية
 والبعدية ولا متعاقبة زمانية بل لعدم اختصاصه تعالى بشيء من الانتماء بل هو حق
 بغيره يمكن الزمانه كالمسألة بالنسبة الى شيء من الكائنات فيكون لا يختص ولا يختل
 مكانة لعدم اختصاصه بغيره تعالى هو اصل من الكثرة بل هو محيط بكلية المكان
 فالامتداد الزماني بطوله بالنسبة الى تعالى كان واحداً كان الامتداد المكاني
 فنسبة بالنسبة الى كونه واحداً لا يتوهم ان يماز كنه التزام قدم كل واحد
 فاننا نقول ان كل حادث فهو في الازل حادثاً متداخلاً بل نقول ان الحادث
 في وقت وجوده مستمر له لم يستكنف عنه مع كونه تعالى في الازل وهذا الذي ذكر
 ولان كان متداخلاً مع الحوادث كاسبق في الشرح الا انهم قالوا كذا في الشرح لم
 الذي هو بمسألة التمام في ذاته تعالى او في شيء من احواله المتكثرة والمذهبي كالحادث
 لا يوجب الوجود العيني انما اقول كذا لانه بحسب الوجود العيني لو نقطعنا لكان كذا
 من مجزئ الكائنات في نفسه بل تعالى الاشياء والدليل على انهم لم يثبتوا ذلك
 ما قاله الشيخ في الفصل المذكور من الشفا ولا يظن انه الاشارة العقلية الزمان
 كيف هو حال الالكان كل بعد الصورة في ما دهم شأن تلك ان يستلزم وجودها

اجابة له بالبرهان

من جرد ما تصوره ولو كانت مرجح وجودها في الازمين لكان انما يتصل بما يوجد
 الى انهما قالوا ذلك وايضا فان المتصور كونه مطلقاً على هذا الكلام من كلامه

مبطل في الحقيقة وهو صحيح في الشيء ورسالة العلم على ما استظهره قدس سره اذ ما ذكره تعالى
المعلول لا البعيدة من هذا بيان ان الحدود وملك الحق من شأنها ان يكون جود في وقت
ارتسام صورها في معلولاته القريبة كما تقتضي هذه الاقوال دليل على ان المقتضى
لهذا المطلب تعالى ^{الكل} اقرب منه باعتبار الشهود العلم بالارتسام لا يجب وجوده ^{المعين}
والحاصل ان عدم تنقطع العلم عن شدة تقريرهم لادامه غير ممكن فتنقطع له وانما
مع ذلك بما قالوا الغريب وانما وجهه في التحقيق الذي ذكرناه ان لا يرد ان العلم
البحولي او اياه والتفصيلي فلا مشقة في ان العلم الاجمالي كما لا يخفى على من يدع البرهان
لاداء التفصيلي وكونه على تعالى من المعلولات القريبة بخلافه وانما هو معلول لمرحلة البعيدة
بالقول المحال في المعلولات القريبة فالذكر في ليس الاضيق فتريد ان لا يخلو عنه
كونه من شأنه عليه ثم قاله ما صار ادعى الى ما ذكره في مرتبة العلم التفصيلي وكونه
المعلولات البعيدة في مرتبة ايمانها واستكثف له تعالى في هذا ظاهر من كونه من شأنه
من مرتبة العلم التفصيلي وليس هذا ذكره الله في شيء ورسالة العلم بمرسم ولا انزل من اذ
بارتسام وجودها في معلولاته القريبة وهي مرتبة جميع القصور وهي التي تقررت بها
تارة يا كاتب المبين وتارة بالفتح المحفوظ وتسميها الحكيم بالعقول الغضائية ^{الكل}
ان الترتيب الذي تعالى في الجزيئات المتعقبة قبل ايجادها علم حصوله وبعد الاجراء
علم حضوره في ما لم يولد في كلام الله ولا في كلام احد من المعتبرين وعندى ان ذلك
انما هو في الحقيقة وفيما في شئ من بعض كلمات الله وقبره وانما ان ذلك انما ينبغي

ان يعتقد من هذه حقيقة كونه تعالى بهذه الخلق والخلق من غير ان يكون
 والاشياء من ان لا يكون بالشيء الذي يمكن فهم ذلك حقيقة لا يمكن الا بعد التجدد
 بالكلية ثم يمكن الاستعداد به لا حقيقة البراهين واطراف القياسات فتجدد الى غير
 كونه تعالى منها من ان لا يكون من التجدد في شرط دفعهم الوهم بالكلية وان من كونه ذلك
 اعتقاد به في العلم الواحد على الاشياء والكلية والكلية انما هي علم حصولها في
 ذواتها العبر وان كان بعضها بالنسبة الى بعض غير موجود بعد وفائها بغيره وليس علم
 تعالى بل هو من الاشياء باقسام مودة لا في ان لا يكون في فهمهم جميع الصور والتصورات
 الحاصلة في الدائرة العالية والى ذلك تصورية او فضاء بغير صادرة الى كونه جميع
 الاوهام والاشياء ان خلق من غير ومخيل ما فاعلمه تعالى مع مداركها التي هي محال في
 له تعالى من غير تلك الصور وليس تلك الصور على ان تعالى مما سوى ذلك تلك الصور
 والمعلومات تلك الصور للدائرة المذكورة معلومة في ان لا يكون في فهمهم تلك
 الصور ومن هذا ظهر كونه تعالى في المستعانت والمعلومات راسا لغيره
 ولما انتمى السؤال الى الجواب على وجه ذكره الذي اقول ما ذكره في جواب السؤال في قوله
 مع كونه العلم نسبة محضه التي ليس شرعا لغير الله والتقدير اعتباري بل هو مبناه
 على التشابه لغيره لانه ان العلم نسبة محضه التي لا يخرج به بغيره والى هذا اشار بقوله
 حيث قال في هذا دون ان يقول الله والى ذلك ملكة لغير السؤال على كونه العلم نفس
 النسبة وجوب القسمة في كل شجرة ظاهرة يمكن سندها في ان لا يكون في فهمهم تلك

انما يتصور انما على الشئ الا انه لا يستلزم ان يكون مما يتصل به من جهة واحدة
وهذا قد بين جد لا يمكن ان يكون من جهة اخرى وعادة لا ضرورة لبقاء الشئ ان على كون العلم نفس
الغيبية في كيفية كونه مستلزم ما لا دمج لا يمكن منه وبنافذهم الحسنى للشئ ان لا يتصور
على ذلك فذكر ان الاشياء في تلك الحال الحسنى في تلك الحالة والتفكير في اعتبارها على
جوانب مستقلة من نفس العلم الواجب على ان يكون الجواب عن استكمال من نفس العلم اساسا
على هذه الكلام على جواب استدلالة الحسنى لما جعل الكلام السابق على الجواب عن كمال
الاستكمال لا يكون على هذا الكلام على ان يقول من ذهب الى انهم صور المعنوية
في انهم لا يفسدوا ففهمنا المقام في هذا المقام ايضا ولما ذكرنا ففهمنا في وقت اننا
نذكر بوجه ما من قبله وذلك لان الصورة العقلية فافهمنا في العقل
الاعتبار ليس للنفس النسبة اليها الا التميز والاستعداد فقط بل انما يتصور
اعتبار تلك المتعلقة بتلك او بتلك الصورة فقط اى كل منها فقط حتى انما اعتدلت
الاعتبارات قد يكون باعتبار تلك المتعلقة بتلك فقط وذلك في صورة تلك بل ان تلك
باعتبار تلك المتعلقة بالصورة فقط وذلك في صورة تلك المتعلقة بالصورة وقد يكون على
سبيل التمييز باعتبار تلك المتعلقة بتلك او بتلك في صورة تلك ما يتصور تلك الصورة
فانتم في عالم تلك وتلك الصورة معا في كل منهما لا بد من انها على الحقيقة في
النفس بل يتصور ان ذلك لا يتصور معا اعلم ان هذه الاشكال لا مشهور ولا مستحسن
وهذا قد يكون في القول بغيره للمعدومات في الخارج واحوالها خصوصاً المتناهية

الوجود منه تعالى في الحلالا انما لا يتبين لها ثابتة حتى يتصور حضورها عنه تعالى وكيف
يمكن حضورها لو انشأ قبل انتموه وجودا تاما وجوب كونه تعالى بالمالا في الوجود بها والوجود
منه على ما تقرر من ذوى ما عن الحوادث فبما من استواء نسبة تعالى الى جميع احوالها انما
والكان وما فيها وما عن المعلوم والمتبع فهو ان المقدوم والمنتهى ليس بشئ في الخارج
والله بكل شئ عليم وباعتبار اوقاتهما في الازمان شئ واحد يفرق صورة الاوقات بين
ما اوتيت به من تعالى فلا إشكال انتم واجاب المحقق الفخري عن هذا الاشكال بانها
ان ذاته تعالى مقتضية للاشياء وما هو اسطر او يدونها والعلم انتم بالعلم بجميع
وجوده مستلزم للعلم بالمعلوم كذلك فالمدور وما في الحوادث في المتغيرات
متغيرة بهذا الافتراض غير ثابتة في سبيلنا الى معرفة كنه هذا الحضور والتعجب بانها
لنا الى معرفة كنه ذاته انتهى والجهالة كيف جعلت في مقتضى علمه تعالى والمتعجب
وكيف جعلوا مستعينة بما مع ان التعجب والحضور لا يمكن بدون الوجود ومع ذلك
تتأخر فقال وهذا غاية ما يتصل في هذا المقصود الذي لا يخرج في العلم من ذوى العلم
هذا واكتفى بعضهم في كيفية علمه تعالى الحوادث قبل الوجود العلم الانجالي الذي
هو عين ذاته تعالى في فعله تلك الاشكال انما هو في وجوب كنه تعالى عالما في الوجود
بخصوصات الاشياء واحوالها من حيث الثبوت والاستمرار والعلم الانجالي لا يصلح
لذلك فالمحقق الفخري خب هذا العلم الى الحسنة ثم انقضاء وتلك الغزاة علمه
فان يكون العلم انتم على جميع الوجودات مستبدا ذاتا علميا اجماليا هو عين ذاته

فوقهم هذا الحق ان مراده بذلك هو العلم السابق على ايجاد الحادث سبحانه
بل المحض بصرح بان العلم السابق على انقضاء وجوده للحادث انما هو بالصور ^{التي}
في المخلوقة العالوية فذلك هو السابق عن هذا الاشكال ^{لأن} فاشارة الى هذا في المتن
الاصل في هذا الماخذ كما لا يحتاج الى التمسك والشافق في قوله فخطق الخ وفيه ولما كان البيان
سواء الماخذ الخ معناه ان عدم استظهار العلم صوراً مغايرة مدلوله ليس بواجب
هذان القولان فاشارة الى المدلول الذي لا يكون بل يقتضي التفسير ^{البيان}
لكونه سلب الماخذ بل اقم على ذكر المدلول الذي هو في النظر المذكور اي ان استدل
العلم الصوري والمغايرة الذي هو العلم فها كونه اي كونه النظر المدفوع مستلزم الحكم
الردود والمذكور اي الحكم بتقرير صور المعقولات في ذاته تعالى فتأمل ايستدل
في الاكثاف في ذلك كونه الشرح ساذجاً بانه وبصورته معاف كونه الاكثاف في العلم
بالشبهة الى ان يكونه حاضر بصورته فقط الا انه لا يحسن التشبيه باستقلاله من المعقولات
مر ما معدوم كونه كذا كذا كما مر فيما نقل من الكتب اي من قوله واذا كان حاله مع ما يصح من قوله ان من غير مدخل
في حيزه كذا كان الصادق به تلك بمشركه التغيير كذا في الصادق من المعقولات
المستقبل التي لم يشأ انكشاً فالراد ليس فيها ذكره لكنه حديث كونه الشيء خاضعاً
بالوجهين وان اردنا اننا قد اقبلنا في الاكثاف ان يكونه صريحاً في الماخذ المستقل انما
كان التشبيه حسناً الا انه لا دخل في ذلك لقوله منها الشهود لا اذ اكرهنا نقل
كامله فظهر ايضاً في كلام الله الحق الذي من قوله معلوم ان حصول الشيء في نفسه

ويكون حصوله من غير حصول الشيء لتأخره عنه فيكون الثاني فيكون حصوله
 من غير حصوله من الأول في ذلك وكلام المحققين هنا ان الثاني فيكون حصوله من غير
 حصوله من الأول في ذلك فهو نظيرها قاله الله تعالى في كتابه وقيل على ذلك
 غير ذلك ان هو لا يحصل الا لا يتقبل به فاقول ان حصوله من كلا الأمرين بل هو من
 دفع الأمرين للضرورة على علم الراجح يحصل له حصوله من كل واحد من الأمرين ان كان
 بالارقسام لزم كونه قابلا وتاملا وكونه موصوفا بصفات فيوسلية واذا فيه
 فليس الكثرة في الذات الا احد من كل وجه وان كان بتمام العقول ان يذول منها
 يلزم الشك في الاطلاقية وحاصل الذي انه ليس له العقل والعلم حصوله بصورة
 مفيدة للعلماء في الفاعل فانه عقله ان كان مع انك لست تحصل له بل ان حصل
 العقول ان يكون هو العقل فيحصل العقل فيحصل العقل فيحصل العقل فيحصل العقل فيحصل
 ليس وحصوله من غير حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون حصوله من غير
 حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك
 فيكون الثاني فيكون حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون
 حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون حصوله من غير
 حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك
 فيكون الثاني فيكون حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون
 حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون حصوله من غير
 حصوله من الأول من ذلك فيكون الثاني فيكون حصوله من غير حصوله من الأول من ذلك

العلم بالمتنبي فكل واحد من الشئ في العالم في صورة علم الاول
بطلان لما كان في ذاته في غير غايته من كمال عالمها من غير ان يتصور هذا كقول
نعم في صورة علمه اسوة ايضا في حضور ذوات الاشياء على وجهه الا في
حقيقة الى اعتبار الحلول في مظهر ارتباطها في العالم الحق في المظهر المستدام
كلام الله في شرح الاشارات لا يستند على العلم فان ذوات المعانيات في الصورة
في خارج علمها والظاهر اعتبار في هذا منهج من العلم في علمه في علمه في علمه
على غير ان في الاول لا ينظر في ان غير ذوات علمه هو من علمه في العلم في العلم
ان في ان صورة معلقة في محل في علمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الاول على ما قرره الحق في وجهه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
والمعلوم وان المعلومات الخارجية لها من الصفات التي لا يمكن ان يكون بها
او صورة قائمة في عالمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
تلك الخيرة عن سادته في شرح الاشارات الواجب ثم قال في علمه في العلم في العلم في العلم
استدراك من شرح الاشارات بعد ما نفرد ان علمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
الخارجية من الجواهر والاخرى الغير الغائية عنه تعالى حين تلك الموجدات في
هذا العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
كونه علمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
انما هو علمه في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم